صبري حافظ

وثيقة كوبنهاجن:
الخطاب المقلوب والسلام المكذوب!

أودّ بداءة أن أعلن أسفي لأن تلك الوثيقة الركيكة ـ والركاكة اللغوية بنت الركاكة الفكرية والأيديولوجية ـ استطاعت أن تحظى بهذا القدر الكبير من الاهتمام الإعلامي، وما كان أجدرها بالزراية والتجاهل! أعلن هذا الأسف بداءة لأن الاهتمام الواسع بهذه الوثيقة الركيكة والمشبوهة، وما تنطوي عليه من مواقف مغلوطة مكّنها من أن تطرح نفسها كموضوع جدير بالجدل والنقاش في الواقع الثقافي العربي في هذا الزمن الرديء. وهذا في حدّ ذاته يشكّل نجاحاً ملحوظاً لمراميها الخبيثة. فما يحتاجه أصحاب مثل هذه الوثائق المشبوهة هو الحصول على أكبر قدر من الاهتمام الإعلامي، وفرض ما أدعوه «بالأَجْنْدَة» الزائفة على الواقع الثقافي والسياسي على السواء. فإذا كان للواقع الثقافي العربيّ مشاغله التي تشكّل خريطة اهتماماته، والتي تتحرّك به كليّة بعيداً عن مشاريع أنصار التطبيع الخبيثة، وعمّا يدعى بالسلام مع العدوّ الصهيوني، فإنّ زمرة أنصار التطبيع تسعى بين فترة وأخرى إلى طرح أجندة العدوّ على الواقع الثقافيّ، وقد تجلّت هذه المرة عبر أقنعة محلّيّة له تذكّرنا بعنوان كتاب فرانز فانون العظيم «**جلد أسود وأقنعة بيضاء**». وهو كتاب يكشف لنا آليات تسرّب رؤى العدوّ إلى الذات، وتجسّدها عبر أقنعة محلّيّة فيها. ويبلور مدى سعار هذه الأقنعة المحلّيّة في الدفاع المستميت عن هذه الرؤى الزائفة، وإقناع الجميع بوجاهتها ومشروعيّتها، وأحيانا بوطنيّتها، بعدما أخفق العدوّ نفسه في تمريرها!

لكن الأمر المشين في وثيقة كوبنهاجن المشبوهة تلك أنها لم تتّسم بحصافة آليات العمليّة التقنيعية التي كشفها فرانز فانون، وإنما بفجاجة التحالف العضويّ المباشر مع العدوّ الصهيوني، وتبنّي مقولاته، والظهور في محفل واحد مع عناصر بارزة من أجهزة مخابراته «الموساد». ذلك أنّ الهدف الأول لعدوّ يطلب الاستسلام لا السلام، ويفرض منطقه قسراً على الأنظمة العربية، لا يتحقّق بإخفاء الوجه وراء الأقنعة، وإنما من خلال مسخ الوجه ذاته. لذلك أسفتُ لأنّ هذه الوثيقة استطاعت برغم ذلك كله أن تفرض نفسها موضوعاً للجدل على الواقع العربي. انخدع البعض بمقولاتها المتهافتة، وإن كشف غالبية من شاركوا في هذا النقاش مراميها ودانوا أصحابها. ولا أريد أن أتناول هنا مدى مصداقيّة الموقّعين على هذه الوثيقة الركيكة من المثقّفين العرب، ومدى تمثيلهم حتى للتيارات السياسية التي ينتمون إليها. فقد كفتني المقالات العديدة التي ظهرت في صحف القاهرة فضح تاريخهم المترع بالتناقض والانتهازية السياسية والفكرية على السواء، وبرهنت على مدى هامشيّتهم وتورّطهم المزري في مخطّطات العدوّ الصهيوني في واقع يدّعون أنهم يمثلون الأغلبيّة فيه. كما أن البيان الذي أصدره المثقفون العرب في القاهرة أعلن تنصّل جماعة المثقفين من أزلام كوبنهاجن ووثيقتهم. وأعقب ذلك قبول حزب التجمّع استقالة لطفي الخولي الذي تزعّم «عملية كوبنهاجن» من الجانب المصريّ. وفصل الحزب كذلك بقيةً من شاركوا معه في هذا الاجتماع من أعضائه. وهو موقف يكشف عن تنصّل المعارضة السياسيّة ذاتها من «دعاة كوبنهاجن» كما تنصّلت منهم الجماعة الثقافية الأعرض.

ولم تكتف الجماعة الثقافية ببيانها المشهور الذي وقّعه عدد كبير من المثقفين ذوي المصداقية، وإنما اجتمعت الرابطة المصرية لاتحاد كتاب آسيا وأفريقيا التي كان لطفي الخولي أميناً عاماً لها، بناء على طلب وقّعه أكثر من مئة مثقّف مصري على رأسهم الشاعر الكبير محمد عفيفي مطر والكتّاب الكبار إدوار الخراط وألفريد فرج وفاروق عبد القادر ومحمد البساطي وإبراهيم أصلان وغيرهم وتوجّهوا به إلى نائب أمين الرابطة العام القاصّ سليمان فياض طالبين منه طرد لطفي الخولي من عضوية الرابطة، فاستجاب سليمان فياض لهذا الطلب وطردت الرابطة لطفي الخولي رأس مشروع كوبنهاجن المشبوه من عضويتها، معلنةً رفضها لكل أشكال التطبيع أو الحوار الثقافي مع العدوّ الصهيوني. وأعلن سليمان فياض أن «الخولي تجاهل دوره كمثقف في تأكيد

جوهر القضايا العربية العادلة التي يؤمن بها كلّ المثقّفين في مصر والعالم العربي. لأن إعلان كوبنهاجن قاصر الأهداف والغايات، وغير مدرك لحقيقة السلام الذي تريده إسرائيل، وهو سلام التنازلات تحت مظلّة التهديد النووي الإسرائيلي» مشيراً إلى أن أيّ حوار ثقافيّ مع العدوّ الصهيونيّ لا يتم إلا بعد جلاء دولته عن كامل الأراضي العربية المحتلة، وإخضاعها ترسانتها من الأسلحة النوويّة لتفتيش منظّمة الطاقة الدولية.

والواقع أن نجاح وثيقة كوبنهاجن المشبوهة تلك في فرض نفسها على الواقع الثقافي العربي بدا في أول الأمر وكأنه حقّق غاية أصحابها من وضع ما يدعونه بالسلام على خريطة الجدل الثقافي. فالمهمّ بالنسبة لأصحاب هذا المشروع أن ينجحوا في التسلّل برؤاهم إلى قلب الجبهة الثقافيّة العربيّة التي فشلوا في اختراقها على مدّ عشرين عاماً من السلام المكذوب، وأن يفرضوا أولوياتهم عليها. ويعرف الجميع أنه لو وَضَعَ الواقع العربي عامة، والواقع الثقافي خاصة، قائمة بأولوياته لما جاء التطبيع أو ما يدعى بالسلام مع العدو الصهيوني في ذيل هذه القائمة. بل لما ظهر فيها أصلاً، لأن مشاغل هذا الواقع النابعة من داخله، والمبلورة لصبواته، تنحو به دوماً لتعميق الوعي بمشروعنا الثقافي والقومي، وبما يستهدفه العدوّ منهما. بينما يحتلّ موضوع ما يسمى بالسلام هذا المكانة الأولى في قائمة أولويات الدولة الصهيونية بكل أجنحتها السياسية التي تستفيد جميعاً من هذا السلام المزعوم في تحقيق المشروع الصهيوني الأمريكي في المنطقة.

وعلى مَنْ يحتاج إلى التعرّف على مدى أهمية هذا الأمر في أولويّات العدوّ الصهيوني أن يراجع تصريحات بنيامين نتانياهو رئيس وزراء الدولة الصهيونية في زيارته الأخيرة لواشنطون، وفي اجتماعه مع رجال الإعلام الأمريكي، والتي أكد فيها أنه لا أمل في أيّ سلام مع العرب إذا لم يتقبّل المثقّفون ورجال الدين وأساتذة المدارس والجامعات هذا السلام ويدعوا إلى قبول الدولة العبريّة. وطالب بضرورة قيام الحكومات العربية ببرنامج غسيل مخّ ثقافيّ كامل للشعب العربي، وإلا فلن يتقبّل حق الدولة الصهيونية في الوجود، ناهيك عن إقامة سلام إذعانيّ معها. والغريب أن الصحفيين الأمريكيين أنفسهم استهجنوا هذا الأمر، وأكّدوا له أن هذا الطلب لم يحدث من قبل، فلم يطالب الحلفاء بغسيل مخّ للشعب الألماني أو الياباني بعد الهزيمة، ولم يطالب الفرنسيّون بغسيل مخّ الألمان أو الانجليز، أو العكس بالعكس، برغم التاريخ الطويل من الحروب والعداوات. كما تحقّق السلام بين الولايات المتحدة واليابان برغم الحروب. واستطاع هذا السلام تأكيد نفسه على مرّ الزمن، بالإجراءات الفعليّة لا بغسيل المخّ الحكومي. وإذا كان على الصهاينة أن يحثّوا العرب على التطبيع معهم، فسبيلهم الوحيد لذلك هو تغيير موقفهم المتعنّت، والجلاء عن كامل الأرض العربية، ورفع الحصار عنها، والإفراج عن المعتقلين الفلسطينيين واللبنانيين، والكفّ عن استقدام المهاجرين من كل بقاع الأرض لاقتلاع العرب من ديارهم. فالشعوب لا تغيّر مواقفها بأوامر من حكوماتها، خاصّة إذا ما كانت أغلب هذه الحكومات فاقدة للشرعية ومتخاذلة، بل تغيّر موقفها حينما تتغير الحقائق التي صاغته. وهو ما لم يسمعه نتانياهو من عدد من الزعماء العرب الذين قابلهم.

وليست هذه هي المرة الأولى التي يعلن فيها سياسي عبريّ بارز عن أن قبول المثقّفين للتطبيع هو في قائمة أولويات الدولة الصهيونية، وحجر الزاوية في مشروعها في المنطقة. فقد سبقه رئيس الدولة العبرية عزرا وايزمان في تخصيص زيارة كاملة من زياراته لحكومة مصر لإدارة حوار مع المثقّفين المصريين بشتى فصائلهم، من الكتّاب والمبدعين وحتى رؤساء المؤسسة الدينية من شيخ الأزهر والمفتي، أخفقت الدولة في تحقيقه له، لرفض المثقّفين قطعياً الاجتماع به. ولا تزال الصحف العربية مشغولة بين الحين والآخر بالحديث عن أعداء السلام من المثقّفين الذين ينمّون لدى شعوبهم مشاعر العداء للدولة الصهيونية، ويذكّرونهم باستمرار باغتصابها لأرضهم، وقتلها لأسراهم، واعتقالها لمواطنيهم، واحتلالها لأراضيهم، وإقامتها للمستوطنات عليها. بل إن رئيس وزراء الدولة الصهيونية لم ينجح في زيارته الأخيرة للقاهرة في اللقاء حتى بالحفنة الضالّة من المثقّفين المتعاونين مع دولته، والذين يكرّسون جهدهم المخزي لتحقيق نوع فجّ من التطبيع المأجور معها. فقد ردعت الموجةُ الثقافيةُ والشعبية الكاسحة المناهضة للتطبيع مع العدوّ الصهيوني أنصارَ الصهاينة في مصر من أمثال علي سالم وأنيس منصور وحسام الدين مصطفى وعبد العظيم رمضان وَمَنْ على شاكلتهم من مقابلته، بعد أن جرّدتهم من كل مصداقية أو قبول في الواقع المصري والعربي.

فالحديث عن «السلام» وطرح التطبيع على الساحة الثقافية من أولويات عدوّنا الأساسية إذن. أما أولوياتنا السياسية فهي تحرير أرضنا التي لا تزال محتلّة، واسترجاع حقوقنا التي لا تزال سليبة، وإعادة لاجئينا الذين مازالوا في الشتات. وأولويّاتنا الثقافية هي الحفاظ على هويّتنا وخصوصيّتنا ومشروعنا القومي من التمييع تحت دعاوى الشرق أوسطية والتطبيع. وهي بالقطع غير أولويّات عدوّنا ولا تتحقق إلا بالتناقض مع أولوياته. وولاء المثقف العربي ـ الذي يدين بمكانته وبما يحظى به من احترام لجماهير أمته وقرائها، لا لمؤسسات الدولة فيها ـ لا يكون للحظة الراهنة التي اختلت فيها موازين القوى، وإنما لهذه الأولويات وللحق العربي في سياقه المستمرّ والمستقبلي. ودور المثقف هو ألا يكون كلب حراسة يدافع عن مشاريع السلطات الخائرة، بل أن يكون

حارساً للقيم الإنسانية والرؤى الشعبية الثابتة، يتصدّى لتنازلات السلطة السياسية، ولا يشارك في تسويغ مخطّطات العدوّ، ومباركة هرولة المهرولين فوق الحقوق العربية صوبه. ودور المثقف هو الحفاظ على ذاكرة الأمة لا المشاركة في عملية طمسها، والدفاعُ عن الحقّ العربيّ الواضح، لا تنفيذ السياسة البرجماتية الذرائعية الأمريكية في المنطقة. فهل انطلق «مثقفو» كوبنهاجن على اختلاف مشاربهم من هذا الدور؟ أم من المعطيات الراهنة، والخلل الحالي في موازين القوى، واتفاقات الصلح الجائرة، ومنطق الهرولة المهزوم؟ هذا السؤال هو ما سنحاول الإجابة عليه في هذا المقال.

وأود بداءة الكشف عما ينطوي عليه مصطلح «السلام» الذي تنهض عليه كل دعاوى هذه الوثيقة الركيكة من تناقض. إذ يعرف المتابعُ للمشهد العربيّ منذ انطلقت في سمائه دعوات هذا «السلام» الزائف المكذوب الذي يساوي بين الجاني والضحيّة بزعامة أنور السادات وهندسة صديقه الصهيوني العتيد هنري كيسنجر أن ضحايا هذا «السلام» المزعوم (منذ الحرب الأهلية اللبنانية، وحتى مجزرة قانا، مروراً بـ«عاصفة صحراء» حرب الخليج) من العرب أكثر من ضحايا كل الحروب السابقة مع العدوّ الصهيوني. ويعرف المتابع أن العبء الاقتصادي الذي دفعه العرب ثمناً لهذا «السلام» الذي لم يستفد منه إلا العدوّ الصهيوني يفوق كل ما استثمروه في حروبهم السابقة، وفي مشاريع تنميتهم الاقتصادية المحدودة على مدّ نصف القرن الماضي. فما يدعى بـ«السلام» هو في حقيقة الأمر فرضٌ كامل للاستسلام السياسيّ والاقتصاديّ العربيّ لمخطّط العدوّ الصهيونيّ المدعوم من الولايات المتحدة الأمريكية. ولذلك فإن كل حديث في وثيقة كوبنهاجن أو في غيرها من الوثائق عما يدعى بـ«السلام» ينطوي على مسكوت عنه يفترض أن هذا السلام الناجم عن خلل موازين القوى، وعن الهيمنة الأمريكية، هو سلام حقيقيّ وليس مجرد استسلام إذعانيّ مفروض، ولا يكشف أوراق لعبة الهيمنة التي تتذرّع باسم «السلام» وهي منه براء.

وقبل تناول نصّ هذه الوثيقة المشبوهة أودّ طرح عدد من الأسئلة على الموقّعين عليها ومن آزرهم ممن دعوهم بـ«المحبّين للسلام»: أولها لماذا اكتفت دعوة كوبنهاجن بمن وقّعت دولهم سلاماً مكذوباً مع العدوّ الصهيوني؟ أليس ثمة محبّون للسلام في غير مصر والأردن وفلسطين، والدولة الصهيونية في فلسطين المحتلة؟ أم أن السلام، الذي تزعم الوثيقة أنه من الأهمية بمكان بحيث لا يُترك للحكومات، لا يشارك في حمايته إلا مَنْ وقّعت حكوماتهم على معاهدات مع الدولة الصهيونية؟ وكيف يتّسق هذا مع ادّعاء الموقّعين على الوثيقة بأنهم غير حكوميين؟ ثم لماذا تسربلت اجتماعاتهم والإعداد لها بالتكتّم والسّريّة حتى صدرت عنها تلك الوثيقة المشؤومة؟ ولماذا لم يعملوا في النور، ويديروا حواراً مع أبناء شعبهم الذين يدّعون أنهم يمثلونهم حول ما يريدون الاتفاق عليه مع العدوّ؟ لماذا لم يتحاور الحزبيّون منهم مع أحزابهم حول هذا الموضوع، قبل التسلّل في جنح الظلام إلى كوبنهاجن؟ ثم لماذا حاولوا إبعاد العناصر التي عرف عنها الحماس للتطبيع من أمثال أنيس منصور وعلي سالم وعبد العظيم رمضان؟ ألإنّهم فقدوا مصداقيّتهم الشعبية والثقافية معاً، وكان عليهم البحث عن أقنعة جديدة، ووجوه جديدة لتلويثها؟ أم أن الذي يلوّث هو المستعدّ للتلوّث والهوان؟

بعد هذه المقدّمات الضروريّة، أودّ أن أتناول ديباجة هذه الوثيقة الركيكة ومصادراتها، لأن الكثير من المصادرات التي تنطوي عليها ديباجتها من نوع الحقّ الذي يراد به باطل. إذ تنطلق الوثيقة من أهميّة دور المثقّف وضرورة ألا يترك الأمور المهمّة في يد الساسة وحدهم. وهو منطلق سليم، لأن على المثقف أن يكون ضمير أمّته وصوت المعارضة فيها، وألا يتحوّل إلى مجرّد بوق للساسة أو الحكومات. لكن هذا الحق سرعان ما يتحوّل في ديباجة الوثيقة إلى باطل حينما تقرّر الحفنة الضالّة التي وقعت عليها «أن السلام من الأهمية بمكان بحيث لا يُترك للحكومات فقط» فالمثقّف الذي يريد أن يقوم بدور مغاير هنا، يزايد على الحكومات التي نشكو جميعاً من هرولتها صوب هذا السلام المكذوب. ولا تستنكف هذه الحفنة أن تعقد اجتماعها مع العدوّ «تحت رعاية حكومة الدنمارك» هذه المرة، بينما تزعم «أن السلام من الأهميّة بمكان بحيث لا يُترك للحكومات» وكأن الحكومات المشكوك في قدرتها على حماية السلام هي الحكومات العربية الخائرة وحدها، أما الحكومة الدانماركية فليست كذلك. وحتى هذا الزعم تكذّبه الحقائق التي برهنت على أن المشروع لم ينطلق من الخارجية الدنماركية، وإنما هو مشروع هربرت هانديك، الإسرائيلي الصهيوني الذي يعيش في الدانمارك، والذي انطلق مشروعه المشبوه ذاك بوحي من دافيد قمحي «كادر الموساد» المعروف، وبدعم من العقول المدبّرة من عناصر الموساد والليكود وأقطاب اليمين الصهيوني المتعنّت. وهذا يعني أن الموقّعين على وثيقة كوبنهاجن قد عقدوا نوعاً من التحالف المفضوح مع مرتكبي مذابح قانا والحرم الإبراهيمي، برغم تسربل دعاواهم باسم السلام. وتزعم الوثيقة «أننا سوف نعمل على عقد اجتماعات عامة، ونضغط على الحكومات». إذن هدف من زعموا أن السلام لا يصحّ أن يُترك للحكومات هو التأثير على هذه الحكومات لا النهوض بمشروع مغاير لمشروعها. وكأن حكوماتنا المهرولة صوب التطبيع في حاجة إلى من يضغط عليها! إلا يكفيها الضغط الأمريكي؟ أم تراها حكومة العدوّ التي تنطلق

الوثيقة بداءة من تبني أولويّاتها؟

وتستمرّ الديباجة بعد ذلك لتعلن موقف حق آخر يراد به باطل عندما تقرّر الحفنة الخاطئة التي وقّعتْها: «نراقب التقدّم والنكسات في عملية السلام، بنفس القدر الذي نراقب به أعمال التمييز والعقاب الجماعي والإساءة إلى حقوق الإنسان وأعمال العنف». فدور المثقف فعلاً هو مراقبة هذه الأعمال والحرص على حقوق الإنسان. ولكن هذا الدور تمّ التمويه عليه من خلال المسكوت عنه في هذه الكلمات. فلم تفصح الوثيقة عن هويّة هذا السلام، وعما إذا كان سلاماً قائماً على احترام الحقّ العربي، أو على فرض الأمر الواقع على العرب بقوة الترسانة الصهيونية وخلل موازين القوى الراهن؟ ولم تكشف لنا حقيقة أعمال التمييز والعقاب الجماعي والإساءة إلى حقوق الإنسان. وساوت بين هذه وبين أعمال العنف المشروع دفاعاً عن النفس إزاء من يفرض على الفلسطينيين شتى صنوف العقاب الجماعي وأكثرها وحشية؛ أو مقاومة لاحتلال الأرض بالقوة كما هو الحال في جنوب لبنان.

ثم تستمر الوثيقة بعد ذلك في إقناع نفسها قبل أي شيء آخر «إن كثيراً تمّ إنجازه في صنع السلام بين العرب والإسرائيليين وأدى إلى اتفاقية فصل القوات المصرية ـ الإسرائيلية في كانون الثاني/يناير ١٩٧٤، واتفاقية فصل القوات السورية ـ الإسرائيلية في أيار/مايو ١٩٧٤، واتفاقية فصل القوات المصرية ـ الإسرائيلية في أيلول/سبتمبر ١٩٧٥، واتفاقيات كامب دافيد في أيلول/سبتمبر ١٩٧٨، ومعاهدة السلام المصرية ـ الإسرائيلية في آذار/مارس ١٩٧٩، وعملية السلام في الشرق الأوسط التي انطلقت من مدريد في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩١، وإعلان المبادىء الفلسطيني ـ الإسرائيلي في أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، واتفاق القاهرة الفلسطيني ـ الإسرائيلي في أيار/مايو ١٩٩٤، وإعلان واشنطون بين الأردن وإسرائيل في تموز/يوليو ١٩٩٤، ومعاهدة السلام الأردنية ـ الإسرائيلية في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، واتفاق المرحلة الانتقالية الفلسطيني ـ الإسرائيلي في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، وإعلان قمة شرم الشيخ لصانعي السلام في آذار/مارس ١٩٩٦، واتفاق الخليل الأخير». وتعدّد الوثيقة في هذا الصدد كل هذه الاتفاقيات، ولكنها تغفل ما جرى بينها من اجتياح لبيروت، ومن حملات إرهابية على تونس لقتل أبي جهاد، ومن اجتياحات عديدة لجنوب لبنان تكلّل آخرها بمجزرة قانا. فنحن هنا بإزاء تاريخ انتقائي يسكت عن فظائع العدوّ الصهيوني، ويمرّر استسلامات العرب له ويحيطها بهالة زائفة. وتكلّل هذا كلّه بقمة شرم الشيخ، وما أدراك ما شرم الشيخ التي تنادى فيها زعماء العالم «الحرّ» وموقّعو اتفاقيات السلام العرب ومن يتأهبون لتوقيعها، حينما قتلت حفنة من الصهاينة الغاصبين، بينما أصيب العالم نفسه بالصمم والكساح حينما راح أضعافهم ضحية أفعال الصهاينة في قانا.

المهم أنهم يذكرون أن ثلاثة وعشرين عاماً، وثلاثة عشر اتفاقاً وإعلاناً (يا له من رقم مشؤوم!) لم تنجح في تحقيق السلام، أو تمرير مخططاته التطبيعيّة المشبوهة. وبرغم أن الحقيقة واضحة وضوح الشمس، **وهي** هذه الاتفاقات والإعلانات كلها لم تصنع سلاماً، ولم تحقق تطبيعاً، فإن الحفنة الخاطئة التي وقّعت على هذه الوثيقة تعلن ببجاحة منقطعة النظير «أننا مقتنعون أننا نعكس إرادة شعوب المنطقة الذين يتطلّعون لوضع حدّ للصراع العربي الإسرائيلي كمدخل لإقامة سلام وتعاون إقليمي، وأننا نعبر عن المشاعر الغالبة بين العرب والإسرائيليين، ولذا فإننا نحن الشعوب يجب أن نشارك بفعاليّة في رسم طريق المستقبل للشرق الأوسط بأن نمنع غلبة القوى الضارّة للسلام». وتنطلق هذه الجملة من قناعة كاذبة بأنهم يعكسون إرادة شعوب المنطقة، ويعبرون عن المشاعر الغالبة بين العرب والإسرائيليين بعد وضع الجميع في سلّة واحدة تساوي بين الجاني والضحية، وبعد الافتئات على الشعب العربي بأنهم يعبرون عن إرادته التي أثبتت على مدى مسيرة السلام المكذوب مناهضتها الصلبة لمخطّطاته المشبوهة. بل لا يتورّعون عن تعيين أنفسهم نواباً عن الشعوب العربية واستخدام «نحن الشعوب». وهي قناعة كاذبة بحق، لأنها سرعان ما تسفر عن نفسها في تناقضات نهاية الجملة ذاتها التي تستهدف «منع غلبة القوى الضارّة للسلام».

والسؤال هو: كيف ستغلب هذه القوى إذا كانت هذه الحفنة الخاطئة التي وقّعت على وثيقة كوبنهاجن تمثّل إرادة الغالبية ومشاعرهم؟ ولصالح مَنْ يمنعون غلبة هذه القوى المناهضة لسلامهم المكذوب؟ بالقطع ليس لصالح الشعوب العربية التي تستجيب لحدسها وتعرف حقيقة مصالحها برفضها الصارم والقطعي للتطبيع مع عدوّ لايزال يحتل أراضينا. ثم ألم يشعر كتّاب هذه الوثيقة الركيكة أن «منع غلبة القوى الضارّة للسلام» يتناقض مع حقوق هذه القوى في التعبير عن نفسها، وهو أول حقوق الإنسان التي يزعمون الدفاع عنها؟ وإذا كان الموقّعون على الوثيقة محبّين للسلام حقاً، فلماذا استخدام لغة المنع والقمع تلك التي تتنافى مع أوّل مبادىء الحوار والدفاع عن حقوق الإنسان؟ لكن هذا التناقض سرعان ما يتأكد عندما تؤكد الوثيقة «أننا نشعر بقلق عميق إزاء الجمود في المسارات السورية ـ الإسرائيلية واللبنانية ـ واحتمالات الوصول إلى طريق مسدود في المفاوضات الإسرائيلية ـ الفلسطينية أثناء تنفيذ الاتفاقات الانتقالية، وحول احتمال انفجار العنف الذي قاد في الماضي إلى وقوع الضحايا العرب والإسرائيليين». إذن فالسلام المكذوب ذاك يعاني دعاتُه من جموده، ويتخوّفون من انفجار العنف الذي يضع

الضحايا العرب مع أعدائهم في سلة واحدة. لقد أصبح المعتدي هو الآخر في نظر هذه الوثيقة ضحية مثله في ذلك مثل المعتدى عليه!

لكن الوثيقة تقرّ في ديباجتها كذلك «أننا نعرف أنه لا يزال علينا قطع طريق طويل قبل تحوّل الرؤية الحقيقية للسلام إلى واقع، وأن الأمل في الوصول إلى سلام شامل يؤدي إلى التعاون الإقليمي وإلى حياة أفضل لكل شعوب الشرق الأوسط من الممكن أن يتبدّد». وهو إقرار يتنافى مع زعمها التعبير عن رأي الغالبية من ناحية، ومع زعمها أن ما تحقّق من سلام هو سلام حقيقي «يؤدي إلى حياة أفضل لكل شعوب الشرق الأوسط». وكأن أصحاب الوثيقة يدركون أن السلام الذي تحقّق حتى الآن سلام مكذوب لا يؤدي إلى حياة أفضل إلا للعدوّ الصهيوني وحده. وتتكشف طبيعة هذا الشكّ في السلام المكذوب عندما تقرّ الوثيقة «أن عملية السلام يمكن أن تتأخر في وقت يخيّم فيه خطر الحرب على الشرق الأوسط، كما أن العدل والمساواة هما شرطان للسلام» فهل حاول الموقّعون على الوثيقة تمحيص السلام الذي يدعون إليه وفق هذين الشرطين: العدل والمساواة؟ وهل يمكن أن يتحقّق العدل في ظل المساواة بين الجاني والضحيّة، بين المدجّج بترسانة نووية ومن لا يملك حقّ تحرير أرضه المغتصبة؟ هل طرح مثقفو كوبنهاجن على أنفسهم مثل هذا السؤال البسيط قبل أن يطلعوا علينا بدعاواهم؟ وعلاوة على ذلك فإنهم يعلنون «أننا نستهدف إقامة سلام شامل ودائم يقوم على أساس قاعدة مبادلة الأرض بالسلام، وتطبيق قراري مجلس الأمن رقمي 242 و338 من جميع جوانبهما» ومع ذلك لا يتساءل أيّ منهم لماذا ذكرت وثيقتهم بعض قرارت مجلس الأمن وأغفلت بعضها الآخر؟ ولماذا سكتوا عن قرار مجلس الأمن حول احتلال جنوب لبنان مثلاً؟

وإذا عدنا إلى ما تريد الوثيقة طرحه، أو إلى مشروعها الإجرائي بعد هذه المصادرات المغلوطة، سنجد أن المسكوت عنه في مشروعها نفسه لا يقلّ فداحة عن المسكوت عنه في ديباجتها ومصادراتها. فهم يريدون «التعامل مع الأسباب الحقيقية للحروب والصراعات في الشرق الأوسط، وكذلك دعم العرب والإسرائيليين لكي يصلوا إلى قواعد يقبلونها سويّاً». ولكنهم يعمدون في وثيقتهم الركيكة تلك إلى التمويه على الأسباب الحقيقية للحروب والصراعات في الشرق الأوسط، وأولها تأسيس الكيان الصهيوني فيه على أسس توسّعية وعدوانيّة. ويعمدون كذلك إلى إغفال الحق العربيّ كلية، وإلى تبني الاستراتيجية الصهيونية القائلة بضرورة ترك «العرب والإسرائيليين لكي يصلوا إلى قواعد يقبلونها سويّاً». وهي استراتيجية تنهض على تحقيق أقصى استفادة للعدوّ الصهيوني من خلل ميزان القوى الراهن، والمصادرة على المستقبل الذي يحتمل أن يتغيّر فيه ميزان الخلل ذاك، وعلى الحقّ العربيّ التاريخيّ معاً. لأن ترك «العرب والإسرائيليين لكي يصلوا إلى قواعد يقبلونها سويّاً» يعني ترك المحتل المدجج بالترسانة النووية ليفرض شروطه بالقوة والغطرسة على من اغتصبت أرضهم بطريقة إذعانية تساهم الضغوط الأمريكية المستلهمة من اللوبي الصهيوني، والحامية بقرارات الڤيتو الأمريكية للعسف الصهيوني، في مضاعفة جوانبها الإذعانية.

وتعلن الوثيقة التي ادعت أنها ثقافية، وانتهت بصياغات أكثر مهادنة من أكثر الصيغ السياسية ميوعة، أن الموقّعين عليها يطالبون بحل المشكلة المركزية في هذا الصراع، ولكنهم لا يشيرون إلى حقّ اللاجئين في العودة إلى أرضهم السليبة، ناهيك عن المطالبة بإلغاء قانون العودة الصهيوني الذي يمنح كل من ولد من أمّ يهوديّة في أي مكان في العالم حق المواطنة في فلسطين المحتلة، وحق نزع أرضها من أهلها بالمستوطنات، بينما يحرم الفلسطينيين من حق العودة إلى أرض أجدادهم التي طردوا منها عنوة. كما تتجاهل عدوانية الدولة الصهيونية، وإدانة الهجرة اليهودية التي تتدفق باستمرار على أرض فلسطين المحتلة لتنتزع الأرض من أصحابها. وتنطوي على الاعتراف الضمني بحق المغتصب، وقد أسقطت قضايا القدس والجولان والجنوب اللبناني، وحق الدفاع عن الأرض وتحريرها من المحتلّ. وتجاهلت كذلك موضوع الترسانة النووية الصهيونية التي تهدّد مستقبلنا وتحيله إلى رهينة دائمة في أيدي أعدائنا. وتجاهلت المطالبة برفع الحصار الذي تفرضه السلطات الصهيونية المحتلة على الشعب الفلسطيني في المناطق الواقعة تحت الاحتلال، أو المطالبة بالإفراج عن المعتقلين العرب الذين تمتلىء بهم السجون الصهيونية، وبعضهم ممن اختطفتهم عصابات إرهاب الدولة الصهيونية من لبنان، ناهيك عن المطالبة بحل جيش لبنان الجنوبي العميل لها. وهم يعلنون أنهم يمثلون الأغلبية ثم يناشدون الجميع بإلحاح الالتحاق بحركتهم البائسة، إذ «يدعون الجماعات والأفراد على المستويين الإقليمي والدولي المعنيين بمستقبل المنطقة أن يتبنّوا هذا الإعلان وأن يلتحقوا بحركتنا». والواقع أن الانشغال بمستقبل المنطقة هو نفسه الذي يدفع الجميع إلى التنصّل من وثيقة كوبنهاجن ومن أصحابها جميعاً، وإلى تعرية الخطاب المقلوب الذي يفرض علينا أولويات أعدائنا، لا أولوياتنا نحن في العمل من أجل مستقبل لا تسود فيه أجندة العدو، ولا يتحقق فيه سلامه المكذوب، والذي أكد الرفض الشعبي الواسع للتطبيع أنه لا ينطلي على شعبنا العربي، ناهيك عن مثقفيه المخلصين الذين يشكّلون وعيه، ويعبرون عن إرادته الحرة الي لا يمثلها الساسة بأي حال من الأحوال.

لندن